الخطة الخمسية تعمل على خفض معدلات الفقر

□ بغداد /المدى

٢٣٪ من سكان العراق يعيشون تحت مستوى خط الفقر بالعراق

قالت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن الخطة الخمسية المقبلة ستخفض نسبة الفقر في العراق إلى أقل من ١٠٪ بعد تحديث خطة عام ٢٠١٠ -٢٠١٤، مؤكدة أن عملية التحديث تأتي وفقا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية.

وقال وكيل الوزارة مهدي العلاق لـ"السومرية نيوز"، على هامش مؤتمر تحديث الخطة الخمسية الذي عقد في فندق الرشيد ببغداد، إن الخطة الخمسية القادمة لعام ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي ستوضع بعد تحديث خطة عام ٢٠١٠ -٢٠١٤، ستخفض نسبة الفقر في العراق إلى أقل من ١٠٪"، مبينا أن "خطة عام ٢٠١٠-٢٠١٤ كانت تشير إلى وجوب تخفيض نسبة الفقر في العراق إلى ١٦٪ من أصل ٢٣ ٪ في عام ٢٠١١".

وأضاف العلاق أن "الوزارة أخذت على عاتقها تحديث خطة التنمية الوطنية الخمسية لعام ٢٠١٠ -٢٠١٤ وفقا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية"، مشيرا إلى "وجود تحسن في مظاهر القطاع الاقتصادي من زيادة إنتاجية النفط والواردات".

وأكد العلاق أن "تحسن القطاعات الاقتصادية في العراق ومنها القطاع الزراعي، إضافة إلى الصناعات التحويلية أثر في الناتج المحلي الإجمالي من حيث خفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي"، لافتا إلى أن "مساهمة النفط في الناتج المحلي في الوقت الحاضر وصلت إلى ٤٣٪ بعد أن كانت قبل خمس سنوات أكثر من ٥٥٪ ".

وبين أن مؤشر الناتج المحلي لحصة الفرد ارتفع إلى أكثر من ٤٠٠٠ دولار سنويا"، معتبرا أن "ذلك من المؤشرات التي تحفز على تبني تحديث الخطة الخمسية للعراق".

وكان عدد من الاقتصاديين انتقدوا، في شهر كانون الثاني ٢٠١٢، الخطط التنموية والبشرية في العراق التي تسعى الجهات الحكومية للارتقاء بها والقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للفرد العراقي ضمن خطتها الخمسية التي أعلنت عنها سابقا، معتبرين أن الإجراءات التي اتخذها العراق لم تقلل من حالة الفقر الموجود في العراق.

فيما أكد وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق، في حزيران من العام الماضي ٢٠١١، إن نسبة مستوى الفقر في العراق تشكل ٢٣٪، وهو ما يعني أن ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر، منهم ما يقارب من ٥٪ في مستوى الفقر المدقع، مبينا أن خط الفقر يشمل الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

يذكر أن العراق قد أطلق، في شهر أيار من عام ٢٠١٠، خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، وتهدف إلى تقليص الفوارق والحواجز بين مناطق الحضر والريف، وإنشاء البنية التحتية وتأمين الخدمات الاجتماعية والوظائف، وزيادة الناتج المحلي بنسبة ٩,٣٨ ٪ كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة مع العمل على تنويع الاقتصاد والذي يعتمد حالياً على واردات النفط.

وفي وقت سابق أكدت الأمم المتحدة، أن نسبة الفقر في العراق تصل إلى ٢٣٪، مشيرة إلى أنها تعمل على خلق فرص عمل للعراقيين في قطاعي النفط والغاز، فيما أشارت إلى أنها تبقى في خانة الملتزم بدعم العراقيين. وقال المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بيترو بتشيلور إن "نسبة الفقر في العراق وبحسب الأرقام المسجلة لدى الأمم المتحدة تصل إلى ٢٣٪"، مبيناً أن "الأمم المتحدة تعمل على خلق فرص عمل للمواطنين في قطاعي النفط والغاز.

وأضاف بتشيلور أن "أكبر التحديات التي تواجه العراق هي الافتقار إلى القابليات التقنية التي تؤطر تقديم المساعدات للمستفيدين وهناك ثغرة في القدرات الفنية لتقديمها"، مؤكداً أن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق يعمل بشكل كبير على دعم عملية المصالحة الوطنية وخصوصاً في البرلمان، إذ نعمل على إجراء حوار بين مختلف المكونات في المناطق المتنازع عليها ولاسيما كركوك ونينوى".

من جهته أشارت الأمين العام المساعد للأمم المتحدة أمة العليم خلال المؤتمر، إلى أن الأمم المتحدة تبقى في خانة الملتزم بدعم العراقيين الذين يجب أن يكون برنامجهم الوطني هو أساسا لأي عمل تقوم به الأمم المتحدة وخاصة في موضوع الفدرالية".

وتابعت العليم أنه "لسلامة العراق واستقراره يجب أن يستثمر الموضوع بالشكل الصحيح الذي يبقي قوة للعراق وعدم اللجوء إلى العنف والتأكيد على حل الأمور عبر الحوار بين جميع الأطراف.

اعتماد تقنيات حديثة في مجال الإعمار

□ بغداد _البصرة /المدى

تسعى وزارة الاعمار الى اعتماد "تقنيات حديثة" في عمليات بناء المساكن يشرف عليها خبراء دوليون.

ويعاني العراق منذ عقود من تقادم طرق البناء ويستخدم أنظمة بدائية ويواجه أزمة في المساكن بفعل النمو المتزايد في عدد السكان.

وقال وزير الاعمار محمد الدراجي في بيان خلال لقائه مديري فروع هيئة الإسكان إن وزارته ستدخل التقنيات الحديثة في مجال مشاريع البناء وخاصة المجمعات السكنية.

وأقر بأن الأساليب المستخدمة حاليا في البناء "تقليدية جدا" وأنها تبدد مبالغ كثيرة بسبب الاستهلاك الكبير للطاقة في مجال التدفئة والتبريد.

وتبدأ المرحلة الأولى لخطة الوزارة بإدخال استشاريين أجانب متخصصين في البناء للعمل مع طاقم الوزارة بشكل ميداني.

وبين الدراجي انه سيتم فتح أكبر عدد من المشاريع في جميع المحافظات في مجالات الطرق والجسور وبناء المجمعات السكنية والمباني العامة.

وتحتاج مدن البلاد إلى المشاريع الخدمية والأموال بشدة للنهوض باقتصادها المدمر بفعل سنوات من الحروب والعقوبات الدولية وأعمال العنف.

في غضون ذلك وضعت محافظة البصرة حجر الاساس لمشروع انشاء مصنع الثرمستون الاستثماري بكلفة ١٠ مليون دولار بعد ترخيصه من قبل هيئة استثمار المحافظة، في منطقة الاركلي شمالي المحافظة، فيما كشفت هيئة استثمار البصرة عن عزمها منح اجازة للاستثمار لمشاريع مماثلة.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد في تصريح للصحافيين خلال وضع حجر الاساس إن الهدف من اقامة وانشاء المصنع هو سد حاجة المحافظة من مادة الثرمستون وحاجة المشاريع السكنية والحد من الاستيراد، وخاصة ان المدينة تمر بمرحلة اعمار سريعة، فضلا عن تخفيف الاعباء عن المقاولين الذين يجلبون هذه المادة من مناطق بعيدة.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران: إن المشروع منح اجازة استثمار لشركة الدير المتحدة بكلفته تصل الى ١٠ ملايين دولار سيتم تشيده على مساحة ٢٠ دونم.وحول المشروع بين البدران: انه عبارة عن مصنع حديث ينتج انواعا عالية الجودة من الكونكريت المهوى العازل حراريا والمعروف محليا بـ (الثرمستون) وبطاقة انتاجية تصل الى ٢٠٠٠ متر مكعب باليوم، وبواقع اربعة خطوط انتاجية.واشار الى ان توجه هيئة استثمار البصرة يدفع باتجاه تعزيز الدور الصناعي في البصرة ومنح المزيد من منح المشاريع في ذات القطاع باعتباره النواة الحقيقية للتنمية الاقتصادية وتوجد الاف الفرص لليد العاملة المحلية التي تتطلع اليها ابناء المحافظة.

وكشف البدران عن دراسة تقوم بها هيئة استثمار البصرة لمشاريع مماثلة يجري العمل على استحصال الموافقات القطاعية لها من الدوائر المعنية.

من جانبه قال المدير المفوض للشركة المكلفة بتنفيذ المشروع ثائر عبد الزهرة:ان المشروع هو الاول في العراق عموما والبصرة على وجه الخصوص، وسيغطي انتاجه ما يصل الى ٧٠٪ من حاجة العراق. مشيرا الى ان محافظة البصرة بحاجة الى الثرمستون اكثر من غيرها من المحافظات لارتفاع درجات الحرارة فيها، وهذه المادة توفر عازلية جدا وسهولة وسرعة في البناء" لافتا الى ان المشروع سينفذ خلال سنة، وقد تم استلام الكثير من اجهزة ومعدات المصنع.

تقرير يكشف ارتفاع إنتاج أوبك من النفط الخام

□ عواصم /متابعة المدى

كشفت الوكالة الدولية للطاقة أن منظمة أوبك رفعت إنتاج النفط الخام العالمي في نيسان الماضي للشهر السابع على التوالي، نتيجة رفع معدلات الانتاج في ثلاثة من البلدان الأعضاء وهي العراق ونيجريا وليبيا.وقالت الوكالة، ومقرها العاصمة الفرنسية باريس، في تقريرها الشهري عن سوق النفط، أن الدول الـ١٢ الأعضاء في منظمة أوبك والمصدرة للنفط ضخت ٣١,٨٥ مليون برميل من النفط الخام في اليوم خلال نيسان ٢٠١٢، في حين كان من المتوقع أن لا تزيد الكمية عن ٣١,٦٢، فيما سجل شهر آذار الماضي ٣١,٤٤ مليون برميل يومياً.

وأوضحت الوكالة أن الزيادة جاءت بسبب رفع الانتاج العراقي الذي بلغ في شهر نيسان الماضي ٣,٠٣ مليون برميل يومياً، أي بزيادة ١٩٥ ألفاً في اليوم عن الكمية التي كان يصدرها في الفترة السابقة، "وهي نسبة تعتبر الأعلى منذ عقود"، موضحة أن ما ساهم بزيادة عمليات تصدير النفط العراقي المنصة الجديدة التي افتتحت قبل أسابيع على الخليج العربي بمحافظة البصرة.

وتابعت الوكالة أن إنتاج نيجيريا بلغ ٢,١٥ مليون برميل يومياً، أي بزيادة ١٠٠ ألف برميل في اليوم، فيما بينت ان انتاج ليبيا ارتفع ايضا إلى ١,٤ مليون برميل يومياً بمعدل اصبح قريبا من معدل الانتاج الذي كان قبل الانتفاضة والذي كان يبلغ ١,٦ مليون يوميا.

ولفتت الوكالة إلى أن الكمية الحالية المنتجة من الدول الأعضاء في أوبك تجاوزت سقف الإنتاج الإجمالي الذي وضع في شهر كانون الأول ٢٠١١ والذي حدد بـ ٣٠ مليون برميل في اليوم، ومن ضمن ذلك انتاج العراق، مبينة أن معدل الانتاج في نيسان ٢٠١٢ جاء بزيادة ثلاثة ملايين برميل باليوم عن معدل الانتاج الذي سجل في الشهر نفسه من العام الماضي.

وذكرت الوكالة أن الكمية الزائدة ساهمت في تعويض النقص الذي نجم عن الانقطاعات غير المتوقعة في الدول غير المنتمية لأوبك، فيما اعتبرت أن الدول الخليجية الأعضاء في أوبك بدت وكأنها تسعى إلى زيادة إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد على النفط على خلفية احتمال توقف تدفق النفط الإيراني الخام خلال الأشهر المقبلة مع قرب انتهاء المهلة التي حددها الاتحاد الأوروبي لفرض حظر على تصديره ابتداء من مطلع تموز المقبل.وبحسب الوكالة، فقد ضخت إيران ٣,٣ مليون برميل يومياً في نيسان الماضي من دون تغيير عن الشهر السابق، فيما حافظت السعودية منذ شباط على إنتاج ١٠ مليون برميل يومياً، وهو الأعلى منذ ثلاثة عقود.

البنك المركزي: ارتفاع الاحتياطي الأجنبي يعزز الثقة بالعملة المحلية

□ بغداد / المدى

أعلن محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي عن ارتفاع احتياطي البنك النقدي من ٥٠ مليار دولار إلى ٦٠ مليار دولار، مبيناً أن عملية حذف الأصفار ستبدأ مطلع العام المقبل.وقال الشبيبي لـ (آكانيوز): إن احتياطي العراق النقدي ارتفع إلى ٦٠ مليار دولار بعد ان كان العام الماضي ٥٠ مليارا.

وأضاف أن البنك المركزي يسعى من خلال الاحتياطي النقدي إلى تعزيز الثقة بالعملة المحلية ويزيد من استقرارها وينظم التعاملات المالية في العراق.

وبخصوص مشروع حذف الأصفار قال الشبيبي إن مشروع حذف الأصفار سيبدأ تنفيذه في كانون الثاني المقبل والذي من شأنه ان يعالج مشاكل التضخم والموازنة والتبادل السلعي على اعتبار أن العراق يتجه نحو الاقتصاد الحر.

وأعلنت هيئة العراق للأوراق المالية في وقت سابق أن حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية لن يؤثر على مستوى الأسهم الاستثمارية الخارجية والداخلية.

وكانت اللجنة المالية النيابية قد حذرت في وقت سابق الأمانة العامة لمجلس الوزراء من محاولة الهيمنة على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتحجيم صلاحيات محافظه مشيرة إلى ان ذلك يعد خرقا للدستور وله تبعات خطرة على الاقتصاد العراقي.

في الوقت نفسه أقر البنك المركزي بوجود خلل في سعر صرف الدينار مؤكدا سعيه لتوحيد سعر الصرف بينه وبين الأسواق المحلية، نافيا في الوقت ذاته أي تدهور بقيمة الدينار العراقي.

وكان البنك المركزي اتهم الاسبوع الماضي أربع دول بـ"التآمر" على ضرب الاقتصاد المالي العراقي لإفراغ سوقه من قوته المالية، مبينا أن ممرات التجارة الحرة في العراق باتت الوسيلة المعتمدة لضرب الاقتصاد.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأيام الماضية وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية إلى اتخاذ البنك المركزي إجراءات إضافية في مزادات بيع العملة الصعبة.

وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) لا يوجد في المرحلة الحالية أي تدهور بقيمة الدينار العراقي وهذا شيء مهم"، لكنه عاد وأقر "بوجود خلل في سعر صرف الدينار".

واوضح صالح أن البنك المركزي يسعى لتوحيد سعر الصرف للدولار مقابل الدينار بين البنك المركزي والأسواق المحلية (شركات الصيرفة) والتوحيد يعتمد على حجم مبيعات البنك".

وأشار إلى أن حجم مبيعات البنك المركزي للدولار تقترب من ٢٠٠ مليون دولار يوميا وهي قريبة لمبيعات العام الماضي".

وتتلخص مهمة البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

دعوة لتفعيل اتفاقية المياه مع الدول العربية

□ بغداد /وكالات

دعت لجنة الزراعة والمياه البرلمانية الدول العربية الى اتمام اتفاقية تنظيم العلاقة القانونية بين الدول المتشاطئة على الأنهر والتي ستحد من تجاوزات تركيا على موارد العراق المائية. وقال عضو اللجنة فؤاد الدوركي إن لجنة الزراعة والمياه تعمل على (اتفاقية ٩٧) والتي تنظم العلاقة القانونية بين الدول المتشاطئة على الأنهر لحماية نهري دجلة والفرات من التجاوزات الإقليمية. وأضاف الدوركي:إن هذه الاتفاقية تتطلب توقيع ٣٥ دولة مشيراً الى أن اللجنة خاطبت سفراء الدول العربية في العراق لحث حكوماتهم لتوقيع هذه الاتفاقية وتفعلها من الناحية الدولية وتكون قانونا تلتزم به البلدان بما فيها تركيا بعدم التجاوز على موارد العراق المائية". وذكر أن لجنته أجرت اجتماعات عدة ولقاءات مع سفراء ومختصين وتحاورت مع وزارتي الخارجية والزراعة والمبادرة الزراعية التابعة لمجلس الوزراء للضغط على تركيا ومنعها من إنشاء سد ألسو على نهر دجلة.

إبرام اتفاقية مع رومانيا لتطوير صناعة الكبريت

□ بغداد /وكالات

أبرمت محافظة نينوى اتفاقية مع رومانيا تشمل التعاون في مجالات عديدة بينها تطوير صناعة الكبريت في المحافظة ومجالات السياحة والصناعة والاستثمار وغيرها.وقال السفير الروماني في العراق ياكوب برادا، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع محافظ نينوى اثيل النجيفي بحسب "السومرية نيوز"، "هذه هي زيارتنا الاولى للموصل وأبرمنا فيها اتفاقية تعبر عن رغبة رومانيا بتطوير علاقاتها مع محافظة نينوى في مجالات شتى منها القطاع الصناعي وخاصة تطوير صناعة الكبريت، والزراعي والتعليمي وقطاع الاعلام وفتح باب الاستثمار في هذه المجالات وغيرها".وأضاف برادا أن الاتفاقية تشمل كذلك "تنفيذ شركات بلاده مشاريع إستراتيجية في المحافظة، فضلا عن تدريب الكوادر والملاكات العراقية في مختلف المجالات، وأيضا توفير زمالات دراسية في رومانيا"، مضيفاً أن "السفارة الرومانية في بغداد ستعمل ايضاً على تقديم تسهيلات وتأشيرات دخول للعراقيين الراغبين الى اراضيها وخاصة اهالي محافظة نينوى"، حسب قوله.بدوره، قال محافظ نينوى أثيل النجيفي "من المحتمل أن تكون هناك توأمة بين المحافظة واحدى المدن الرومانية قريباً لتبادل الخبرات، خاصة ان هناك تسهيلات ستمنح لاهالي نينوى لدخول الاراضي الرومانية"، لافتا الى أن "زيارة السفير الروماني هي استطلاعية للوقوف على سبل تطوير العلاقات وعقد اتفاقية تمهيداً لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في المحافظة بعد التعرف على حجم السوق في المحافظة".يشار إلى أن محافظة نينوى كانت قد شهدت خلال الفترة الماضية، زيارات عديدة لسفراء ومسؤولين من عدد من الدول كوزير الخارجية التركي والسفيرين الامريكي والايراني في العراق هدفت الى تطوير العلاقات بين المحافظة وهذه الدول وتنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية والاستثمارية في نينوى.